هجوم بسيارة ملغومة يخلف مئات القتلى والجرحى في مديرية أمن الدقهلية

الإرهاب يدمي «المحروسة» مجدداً .. والجيش يتوعد بضرب «خفافيش الظلام»

■ منصور: العمليات الإرهابية تزيدنا إصراراً على تنفيذ خارطة طريق مستقبل الشعب المصري وإرادته

انتشار أمني للجيش في مصر

موقع اعتداء الأمس

■ الببلاوي: «الإخوان» جماعة إرهابية

■ العقيد أحمد علي: سنواجه أنصار التنظيمات المتطرفة

القاهرة - «وكالات» : قال مسؤولون امنيون إن هجوما بسيارة ملغومة على مديرية امن الدقهلية في دلتا نهر النيل في مصر امس اسفر عن مقتل 13 شخصا واصابة اكثر من 130 آخرين في واحد من اكثر الهجمات دموية منذ ان عزل الجيش الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي في يوليو.

وتعهدت الحكومة المدعومة من الجيش بمحاربة «الإرهاب الاسود» وقالت إن الانفجار الذي وقع بعد منتصف الليل بساعة في مدينة المنصورة شمالي القاهرة لن يعرقل خطة الانتقال السياسي وخطوتها التالية هي الاستفتاء على دستور جديد في يناير.

من جانبه، نعى الرئيس «المؤقت»، عدلي منصور، ضحايا التفجير ، وأكد في بيان أصدرته رئاسة الجمهورية امس، أن «العمليات الإرهابية تزيد الدولة تصميما على اجتثاث الإرهاب من كافة ربوع البلاد، وإصراراً على تنفيذ خارطة مستقبل الشعب المصري وإرادته.»

وأضافت رئاسة الجمهورية في بيانها: «من منطلق ثقتنا في تلاحم أبناء الوطن خلف مؤسسات الدولة، نتعهد بضرب الإرهاب بيد من حديد، قصاصا لشهداء ومصابي هذا الحادث الإرهابي الخسيس.. ونؤكد أننا لن نسمح للإرهاب الأسود والقائمين عليه بتعطيل استحقاقات خارطة المستقبل، والوقوف أمام إرادة الشعب المصري.»

ودفع الهجوم مجلس الوزراء لاصدار بيان نقلته وكالة الانباء الرسمية يعلن فيه ان جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها مرسي «جماعة إرهابية» رغم ان تقرير الوكالة الرسمية لم يتهم الجماعة صراحة بشن الهجوم. وادانت جماعة مرسي التفجير.

ومع وجود ما لا يقل عن ثمانية من افراد الشرطة بين القتلى فإن الهجوم يبرز خطر انتقال التشدد الى وادي النيل المكتظ بالسكان قادما من شبه جزيرة سيناء حيث قتلت هجمات زهاء 200 من افراد قوات الامن منذ سقوط مرسي.

■ تحالف «دعم الشرعية» يدين الاعتداء ويعتبره هجوماً مباشراً على وحدة الشعب

وقال وزير الداخلية محمد ابراهيم الذي نجا من محاولة اغتيال في القاهرة في سبتمبر في موقع الانفجار «البلاد تواجه عدوا لا دين ولا وطن له».

وقال الجيش إن سيارة ملغومة استخدمت فيما اسماه «عملية إرهابية خسيسة» فيما قالت الرئاسة إن مثل هذه الهجمات «تزيد الدولة تصميما على اجتثاث الإرهاب من كافة ربوع البلاد».

وذكر المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة أن مثل هذه العمليات، التي وصفها بـ«الجبانة»، التي تقوم بها «فئة ضالة خرجت عن الجماعة الوطنية المصرية، وانتهجت العنف والغدر، واستحلت دماء المصريين، ستزيد الجيش إصرارا على تطهير أرض الوطن من خفافيش الظلام.»

وقال المتحدث العسكري، العقيد أحمد محمد علي، إن الانفجار نجم عن سيارة مفخخة.

وأكد المتحدث العسكري، بحسب بيان إصرار القوات المسلحة على مواجهة «أنصار التنظيمات المتطرفة، التي تحاول بين الحين والآخر العبث بأمن مصر القومي، وإثارة الفزع بين المواطنين، خلال تلك المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد.»

وقال التلفزيون الحكومي إن «مجموعات قتالية» تابعة للشرطة ستنتشر على مستوى الجمهورية ولديها اوامر بالتعامل بالذخيرة الحية.

وعانت مصر من صراعات داخلية هي الاكثر دموية في التاريخ الحديث منذ عزل الجيش مرسي اول رئيس منتخب في انتخابات حرة في الثالث من يوليو بعد احتجاجات حاشدة مطالبة بتنحيته.

وقتلت قوات الامن مئات من انصاره في اطار حملة لقمع جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها في حين اصبح تعرض قوات الامن لهجمات قاتلة أمرا مألوفا.

ويقول بعض المحللين إن مصر قد تواجه تمردا إسلاميا مستداما وهو خطر يضاعفه تدفق الاسلحة المهربة من ليبيا المجاورة منذ بدء الانتفاضة التي اطاحت بالزعيم الراحل معمر القذافي منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وأدانت جماعة الاخوان المسلمين في بيان صدر عن مكتبها الاعلامي في لندن الانفجار ووصفته بانه «هجوم مباشر على وحدة الشعب المصري».

وحظرت الدولة جماعة الاخوان المسلمين ودفعتها للعمل تحت الارض وسجنت الالاف من انصارها واتهمت الجماعة بالتحول للعنف وهي تهمة تنفيها الجماعة.

من جهته، دان التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب بالدقهلية في بيان الانفجار وأكد أنه عمل إجرامي.

ووصف مرتكبي التفجير بأنهم عملاء ومجرمون يستهدفون زرع الفتنة واستباحة الدماء على حد وصفه، ودعا قوات الأمن إلى الإسراع في القبض على المنفذين.

وشهدت شبه جزيرة سيناء -الواقعة على حدود إسرائيل وقطاع غزة من جهة الشرق- أكثر الهجمات الكبرى منذ عزل مرسي فقد قتل انفجار سيارة ملغومة عشرة جنود هناك في نوفمبر وقتل 24 شرطيا في كمين في اغسطس.

وأعلنت جماعة انصار بيت المقدس مسؤوليتها عن العديد من الهجمات في سيناء بالاضافة الى المحاولة الفاشلة لاغتيال وزير الداخلية.

كما شهدت دلتا النيل هجمات مميتة على قوات امن لكن لم يكن اي منها بحجم انفجار يوم الثلاثاء.

وقال مصطفى كمال السيد استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة إن هجوما بهذا الشكل سيكون له تأثير هو ترويع الناس واثناؤهم عن المشاركة في الاستفتاء الدستوري.

ووصف وزير الداخلية الهجوم بانه محاولة لإرهاب المواطنين قبل التصويت المقرر في منتصف يناير تليه انتخابات رئاسية وبرلمانية العام المقبل. وقال إن قوات الامن ستؤمن الاستفتاء بالكامل.

واظهرت لقطات بثها التلفزيون الحكومي مديرية الامن وبها نوافذ متحطمة واحد الحوائط قد انهار جزئيا. وكانت توجد جرافة تزيل الانقاض في الشارع. وهرع المواطنون الى المستشفيات للاطمئنان على الخسائر البشرية. وبثت قناة النيل للاخبار المصرية في وقت متأخر من الليل مناشدات بالتبرع بالدم.

وشهدت المنصورة هجمات اخرى منذ عزل مرسي. فقد اصيب خمسة رجال شرطة في يوليو عندما القيت شحنة متفجرة على قسم للشرطة. وفي اكتوبر تشرين الاول قتل ملثمون ثلاثة من رجال الشرطة في نقطة تفتيش في المدينة.

والاسبوع الماضي امرت النيابة بمحاكمة مرسي وقادة اخرين في الاخوان بتهم من بينها التآمر مع مقاتلين اجانب لتنفيذ هجمات إرهابية في مصر.

ووصف الاخوان هذه التهم بانها مضحكة.

السلطات تقرر بدء عمليات التصويت على الدستور 8 يناير

القاهرة - «وكالات» : قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية امس إنه تقرر فتح لجان التصويت على مسودة الدستور للمصريين في الخارج في الفترة من 8 إلى 12 يناير.

ونقلت الوكالة عن المستشار مدحت إدريس عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات أن اللجنة قررت تشكيل لجان الاستفتاء من أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقين الإداريين في سفارات مصر في الخارج.

ويشير الموقع الرسمي للاستفتاء على تعديل الدستور على الإنترنت إلى أن عدد المصريين الذين سجلوا للتصويت بلغ 681 الفا و346 شخصا. وكان آخر موعد لتسجيل بيانات الناخبين بالخارج الثاني من ديسمبر.

وكان الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قد دعا الشعب هذا الشهر للاستفتاء على التعديلات الدستورية الجديدة يومي 14 و15 يناير القادم بحيث تحل المسودة المقترحة في حال الموافقة الشعبية عليها محل الدستور الذي أقر في عهد الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي.

ويحق لنحو 50 مليون مصري من إجمالي عدد السكان البالغ 85 مليون نسمة الادلاء باصواتهم في الاستفتاء على الدستور.

.. وواشنطن تعرب عن قلقها حيال «تدهور مناخ الحرية والتغيير السلمي»

واشنطن - «كونا»: أعربت الولايات المتحدة عن قلقها البالغ ازاء «تدهور مناخ حرية التجمع والتعبير السلمي في مصر».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية جين بساكي في بيان الليلة قبل الماضية ان «تنفيذ قانون تقييد المظاهرات في مصر ادى الى زيادة عمليات الاعتقال والاحتجاز ضد شخصيات المعارضة ونشطاء حقوق الانسان والمتظاهرين السلميين».

واعربت بساكي عن اعتقاد الولايات المتحدة بأن «الاحكام الصادرة في الـ22 من الشهر الجاري لا تسهم في خلق بيئة انتخابية مفتوحة او عملية انتقالية تحمي الحقوق العالمية لجميع المواطنين المصريين وبالتالي ينبغي اعادة النظر فيها».

وحثت بساكي الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها لتنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي الشامل بما في ذلك السماح ببيئة مفتوحة يمنح المصريون من خلالها حرية اقامة حملات انتخابية والتصويت لصالح او ضد مسودة الدستور في الـ14 و15 يناير المقبل او الامتناع عن العملية تماما.

الحملات الدعائية تنطلق هذا الأسبوع

ليبيا تبدأ العد التنازلي لانتخابات لجنة الدستور .. و«المفوضية» تمدد التسجيل

جانب من عملية اقتراع سابقة

طرابلس - «وكالات» : تبدأ هذا الأسبوع في ليبيا حملات الدعاية للمترشحين لانتخابات لجنة الستين المكلفة بصياغة دستور جديد لليبيا في ظل إقبال متزايد للناخبين، مما دفع المفوضية العليا للانتخابات إلى تمديد التسجيل حتى نهاية الشهر الحالي.

وقال عماد السايح، نائب رئيس مجلس المفوضية، إن القائمة النهائية للمترشحين التي صادق عليها رئيس المفوضية نوري العبار مساء الاثنين ضمت 650 مترشحا سيتنافسون على المقاعد الستين الموزعة بالتساوي على ثلاث مناطق هي الغرب والشرق والجنوب.

وأضاف أن تحديد مدة الدعاية الانتخابية بشهر ونصف الشهر يهدف إلى تمكين الناخبين من التعرف أكثر على المترشحين.

و الخطوة التالية لإقرار القائمة النهائية للمترشحين لعضوية لجنة الستين كانت نشر القائمة، على أن تبدأ حملات الدعاية بعد ذلك بـ48 ساعة، وتستمر ستة أسابيع.

وأعلنت المفوضية قبل أيام عن تمديد أجل التسجيل حتى نهاية الشهر الحالي لتمكين مزيد من الليبيين من قيد أسمائهم في السجلات الانتخابية بواسطة رسائل نصية متضمنة «الرقم الوطني» الذي يثبت أن الناخب المسجل مواطن ليبي. وبحلول الاثنين، قارب عدد الناخبين المسجلين 700 ألف بزيادة 150 ألفا تقريبا عما كان عليه الحال السبت الماضي. وتشير تقديرات المفوضية إلى أن قرابة ثلاثة ملايين ليبي يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات.

وكان مراقبون تحدثوا عن عزوف الليبيين عن التسجيل للتصويت في انتخابات الهيئة التأسيسية لكتابة الدستور في ظل تجاذبات بشأن التمديد للمؤتمر الوطني العام «البرلمان» حتى نهاية العام المقبل.

وتراهن مفوضية الانتخابات على أن يصل عدد الناخبين المسجلين حتى نهاية الشهر الحالي إلى مليون شخص. وكان ما يصل إلى 1.7 مليون ليبي شاركوا في انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني الذي ستتشكل لجنة الستين بموجب قانون صدر عنه هذا العام.

ويرتبط تحديد موعد الاقتراع بجملة من المسائل، منها التحقق نهائيا من قائمة المترشحين لعضوية لجنة الستين بعد الطعون، وإعداد بطاقات التصويت التي ستضم أسماءهم.

وأوضح نائب رئيس مجلس مفوضية الانتخابات للجزيرة نت أن المفوضية لم تحدد بعد موعد الاقتراع بسبب تمديد أجل التسجيل، كما أنها تنتظر اتفاقا في المؤتمر الوطني حول مطالب الأقلية الأمازيغية بالتنصيص على لغتهم في الدستور المرتقب.

إذاعة جيش الاحتلال: واشنطن قبلت بمطالبنا حول «غور الأردن»

سلام الشرق الأوسط: إسرائيل تساوم أمريكا بجاسوسها مقابل التقدم في المفاوضات

بنيامين نتانياهو

■ نتانياهو: نرفض تجسس الإدارة الأمريكية علينا

الأراضي المحتلة - «وكالات» : ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي امس ان الادارة الامريكية قبلت بالمطالب الاسرائيلية المتعلقة بالترتيبات الامنية الخاصة بمنطقة «غور الاردن».

وكشفت الاذاعة ان الجانب الامريكي قبل بجميع هذه المطالب الخاصة بالترتيبات الامنية في «غور الاردن» في اطار اي تسوية محتملة مع الفلسطينيين مضيفة «ان واشنطن مستعدة لان تحتفظ اسرائيل بالسيطرة الامنية الكاملة على الحدود مع الاردن وان تتخذ وسائل استخبارية مطورة لمراقبة الاوضاع في الضفة الغربية».

واضافت ان الاقتراح الذي طرحه وزير الخارجية الامريكي جون كيري على اسرائيل خلال زيارته الاخيرة قبل اسبوعين ينص على اقامة سياج على امتداد «غور الاردن» وتحليق طائرات اسرائيلية بدون طيار فوق الضفة الغربية لمراقبة التطورات هناك. كما ينص على تسيير دوريات عسكرية اسرائيلية على امتداد الحدود مع الاردن خلال بضع سنوات ثم تسيير دوريات اسرائيلية - فلسطينية مشتركة بالتنسيق مع الجانب الاردني

من جانبه اشترط بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الإفراج عن « جونثان بولارد » المسجون في الولايات المتحدة بتهمة التجسس لصالح إسرائيل لتحقيق تقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين.

ونقلت القناة الثانية من التلفاز الإسرائيلي عن نتانياهو أنه سيطرح قضية بولارد شرطا لتوقيع إسرائيل الاتفاق الإطاري الذي تعتزم واشنطن عرضه على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعد حوالي شهر.

وأضاف مراسل القناة أن نتانياهو ربما يطرح مسألة اخلاء سبيل بولارد كشرط لاطلاق سراح نحو 20 سجينا من عرب 48 .

من جهة أخرى تعهد مصدر سياسي بالتزام اسرائيل بجميع الاتفاقات التي تم التوصل اليها عشية انطلاق المفاوضات السلمية مع الجانب الفلسطيني ولا سيما اطلاق سراح الدفعة الثالثة من السجناء الفلسطينيين المتوقع مطلع الأسبوع المقبل.

وبشأن المستوطنات أكد المصدر أن اسرائيل لم تأخذ على عاتقها أي قيود بشأن البناء وراء الخط الأخضر.

وفي السياق ذاته ذكرت صحيفة « إسرائيل اليوم » أن نتانياهو ينوي تقديم طلب الى الولايات المتحدة لتمديد المفاوضات مع الفلسطينيين مدة عام خشية تفجرها بسبب الخلافات حول القضايا الجوهرية العالقة.

وعلى صعيد منفصل قال بنيامين نتانياهو تعقيبا على الادعاءات القائلة إن الاجهزة الاستخبارية الامريكية تجسست على قادة اسرائيليين إن هذه النشاطات غير مقبولة ولا مكان لها في العلاقة الحميمة بين البلدين.

وكانت وثائق سربها يوم الجمعة موظف وكالة الأمن القومي الامريكية السابق ادورد سنودن قد بينت ان الوكالة ونظيرتها البريطانية قد استهدفت في عام 2009 عنوان البريد الالكتروني العائد لرئيس الحكومة الاسرائيلية السابق ايهود اولمرت وراقبت المراسلات العائد لعدد من كبار مسؤولي وزارة الدفاع الاسرائيلية.

وقال نتانياهو يوم الاثنين في اشارة واضحة الى هذا الموضوع «فيما يخص ما نشر في الايام القليلة الماضية، طلبت تحقيقا في الموضوع.» ولكنه لم يفصح عما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية ستطلب ايضاحا رسميا من واشنطن.

وقال مخاطبا نواب حزبه حزب الليكود، «في العلاقة الوطيدة التي تربط بين اسرائيل والولايات المتحدة، هناك امور لا ينبغي ان تحصل وهي غير مقبولة بالنسبة لنا.»

وكان عدد من وزراء الحكومة الاسرائيلية ونواب الكنيست قد قالوا يوم الاحد إن الكشف عن التجسس الامريكي على اسرائيل يعتبر فرصة للضغط على واشنطن من اجل اجبارها على اطلاق سراح الجاسوس الاسرائيلي السجين جوناثان بولارد الذي كان قد حكم عليه عام 1987 بالسجن مدى الحياة بعد ادانته بالتجسس لصالح اسرائيل.

وكان بولارد يعمل محللا لدى جهاز الاستخبارات التابع للبحرية الامريكية.